



رجال بسبعة أوجه

محمد أعمى

إننا نعيش في زمن يتكاثر فيه مرتدو الإقنعة.. فهذه الوجوه التي حولنا هي صور المتكبرين وأصحاب الوجوه المتعددة.. يبدو أن الزمن الذي تتساقط فيه الإقنعة ما يزال بعيداً جداً عنا، وأنا نعيش في حقبة تاريخية لا خريف فيها.. لتتساقط هذه الإقنعة مثلها تتساقط أوراق الشجر.

صحيح أن تاريخ الشعوب والبلدان خريفاً مثل فصول السنة.. وللبلد أيضاً خريف قارس جداً على الضمائر، فيه تظهر المواقف والمبادئ الحقيقية للإنسان تجاه قضايا شعبه ووطنه وعقيدته توجب عليه أن يعلنها بدون تزلف أو خداع خصوصاً عندما تتكالب الشدائد والمحن على الوطن.. بيد أننا -لأسف- رغم ما يحدث ببلادنا من أخطار ومؤامرات هجسية نجد أن الانتهازيين والوصوليين والمنفعيين والمصلحين يضيفون إلى اقتنعهم حتى لا تكشف حقيقة بشاعتهم للرأي العام.

لأسف لم تعد تتساقط الإقنعة منذ بدأ الطابور الخامس يخوض حرباً قذرة ضد الوحدة بتكتيك مختلف جداً عن الذي استخدمه في محاولة الانفصال الفاشلة عام 1994م.. أي التدمير من الداخل بدون رحمة في محاولة للنيل من الوحدة.. ومع ذلك فهذا الطابور أصبح مكشوفاً وواضحاً تحركاته ولم تعد اقتنعهم قدرة على أن تخفي بشاعة أفعالهم.. لكن اصحاب اللامسوق هم الأخطر ويجب أن نحذرهم لكأن مرة، فلو لم يكن سكوتهم مدفوع الشمن لكأنوا أعلنوا مواقفهم في هذا الوقت المهم، لكنهم قرروا أن يستغلوا صمتهم ليحافظوا على مناصبهم ومصالحهم في الدولة، إضافة إلى أنهم لا يريدون أن يغتوا البيض والعتاس ومن لفي لفهما طالما وهما لم يخلا عليهم.

خلال الفترة الماضية اكتشفت مع زملاء في العمل أن في بلادنا مسؤولين يخلدوا إلى النوم من الساعة الثامنة مساءً.. وأن لدينا أيضاً مسؤولين وأعضاء في البرلمان والشورى وداكترة في جامعات ومثقفين، فجأة يسعون إلى المستشفيات بسبب ارتفاع الضغط، أو أنهم يذكروا لأولادهم أو غير ذلك وكله هرباً وخوفاً من أن يعلنوا مواقفهم.. إزاء المؤامرة على الوحدة اليمنية.. أو يقولوا لنا ما الحل؟

أصحاب هذه المواقف لا يراهن عليهم، لأنهم مكارون، ومخادعون، ومتربصون، ومع ذلك يخيل لهم أنهم أذكى، ويجيدون انتهاز الفرص.. فبعداً لكم ولاصانكم يا هؤلاء، لأن الشعب لا يراهن على أمثالكم أبداً.. استكوا.. ثم استكوا إلى ما تشاؤون، وأرتدوا الإقنعة إلى مني ما تشاؤون.. لكن عليكم أن تتركوا أنه ليس بمقدوركم مع دعاة الانفصال أن تشكلوا خطراً على الوحدة.. ببساطة أمثالكم لا قدرة لهم على أن يتحدوا شعباً اختار الموت ليحافظ على الوحدة.. وهنا فلن يجروا أحد على قبول مثل هذا التحدي!

اختطاف الأجنبي جزء من كل.. ومهادنة الجريمة تأصيل لها

إما «الدولة».. أو «الغابة»!!

جريمة اختطاف الأجنبي التسعة بمحافظه صعدة.. يجب ألا تمر دون إجراء مراجعة شاملة وكاملة لكافة الإجراءات الأمنية من جهة، ومراجعة السياسات المتبعة في التعامل مع ظاهرة الاختطافات عموماً.. خلال السنوات الخمس الماضية، وبالتالي إقرار سياسات وإجراءات جديدة تقوم - بالدرجة الأولى - على: تفعيل سلطة القانون والمؤسسات واستعادة زمام المبادرة من أيدي الجناة. - والاعتدال المخلص لهيبة الدولة والتي تعرضت مراراً للانتقاص والتواطؤ ضدها من قبل الجميع.. عمداً أو سهواً أو تساهلاً في غير محله ومكانه!

أمين التوائي



ينبغي أن تجد الدولة ومؤسساتها المعنية والمختصة.. معاملة أخرى لحل المشكلة من الأساس، والألا تسمح أبداً بأن يستمر النزيف الحاد والخطير في البنية المؤسسية لدولة النظام والقانون، لأن استمرار الانتهاكات وتوسع مظاهرها وتعدد أشكالها المناوئة لسلطة الدولة والمؤسسات الدستورية، إنما يعني ببساطة استمرار نزيف المكتسبات المعقولة التي تراكمت خلال العقود الثلاثة الماضية لجهة بسط سيادة الدولة على كامل أراضيها وفرض سلطة القانون والاحترام اليه.. وبالجملة فرض هيبة الدولة في مواجهة الثقافة الفوضوية والتخريبية المتوارثة.. المناهضة للدولة وللقانون وللحكم المدني.

مسؤولية الدولة والمؤسسات الدستورية والحكومية لا تقتصر فحسب على ملاحقة الجرمين والخاطفين أو تخليص الضحايا والمختطفين وضمان تحريرهم وإطلاق حلول ومعالجات جذرية تسد أبواب الفتنة، وتنتهي مظاهر الخروج والتشجيع على اقتراح حالاته وأمثاله في أماكن أخرى، طالما بقي هذا المثال ويقف تلك الحالة - في صعدة بدرجة رئيسية - قادرة على تعطيل الحلول والمبادرات، وتأجيل المعالجات.. فإنها بذلك تُعطي نموذجاً مظلماً لأخرين أو مثلاً شاخصاً شجع حالات أخرى على انتهاج أسلوب العنف والفوضى والتخريب على الدولة وسلطات المؤسسات الرسمية والدستورية.

السؤال الذي يجرح ويؤذي هو: إلى متى نرحل المشاكل والحلول؟ وهل يدرك القوم وأصحاب القرار بأن المزيد من الوقت إنما يعني تحسول الظواهر الفوضوية إلى أمراض مزمنة، بل وإعطاء الفرصة والمجال لاجتساب شرعية ما.. من واقع الاستمرارية وإطالة عمر المشكلة!!!

ما أعنيه - تحديداً، وحتى لا يجتهد المسيئون ويفترض المكابرون - هو أن الوصول إلى حل نهائي للمشاكل يجب أن يعطى الأولوية القصوى.. الآن وغداً، ولكن ليس أبعد من ذلك. وبقدر ما يبدو الحل مستبعداً إن لم يكن مستحيلًا، بقدر ما يحتمل في ذاته إمكانات النجاح والتقدم إلى الأمام، كل

والفوضوية وخاطفي الأجنبي وراحت في كل مرة ومناسبة تقاض هؤلاء وتقاضهم بالمصلح والمطالب الشخصية وترفض لشروطهم وخياراتهم المتشددة. البداية.. هنا

ليس هذا ما يقال؟ بل اليس هذا - في جزء منه على الأقل - صحيح وهو يشير إلى خطأ منهجي قاتل، وخطأ استراتيجي بالغ الضرر والأثر.. عمل بطريقة عجيبية وغريبة على ترجيح حجة الجناة والتبرير لمظاهر الفوضى والجريمة المنظومة على حساب حجة النظام والقانون، وعلى حساب هيبة وسمعة وسيادة الدولة.

في الجهة الأخرى، لا يمكن الاستمرار في ممارسة الفرجة والتأمل بالنظر إلى مظاهر الخروج، والتكبر لسيادة الدولة أو دولة السيادة. على حالات الجريمة والتخريب والفوضى المسلحة ومقاومة الدولة والتكبر لها، عليها جميعاً أن تنتهي وترفع من الأرض، على الدولة أن تعي هذه الحقيقة جيداً، كما عليها أن تجد - وبأسرع وقت وبانحسار وأضيق الطرق - ذلك أن الجرح يورث ألماً ويولد مضاعفات أخرى في مناطق وأماكن أخرى من الجسم.. أو من البلاد.

ثمة مثال أول يحب البعض أن يحذروه ويقفون به وينسج على منواله.. وفي أقل الاقتراضات سوءاً فإن الحالة ذاتها تشجع على استسهال الجريمة واختراع مسوغات طائشة لها.. فمهما قيل عن هذه أنها سيئة فإنها لن تبلغ مقدار السوء والعنف الذي بلغته الحالة الأولى والكبرى! ومن هنا تنشأ المفاسد والمشاكل.. وعلى الدولة أن تتدبر أمرها وتضع لها برنامجاً زمنياً وعملياً محدداً وصارماً لمباشرة المشاكل بالحلول والانتهاء منها، بحسب ما يجب أو بحسب ما يوجبها منطق الدولة المدنية.

دولة العقد الاجتماعي المصان والمحترم من قبل الجميع نون استثناءات. والخلاصة

الاختطافات أضرت بسبعة اليمن وبمصالحتها بين الأمم والدول واضرت بالمصلحة الوطنية والشعبية.. واضرت ببرامج التنمية والتطوير والتحديث وتحسين العيشة والخدمات. وثمة من لا يريد مواجهة الواقع والكف عن إعطاء الأظهر لما يحدث.. لا تحتمل الأمور مزيداً من الإشكالات.. ومزيداً من الفساد الملون.. إما الدولة.. وإما الغابة

هذه الجرائم المشينة والألا تسمح أبداً باستغناء أو استغفال عقلها وضميرها معاً.. لأن التهاون أو التساهل في قضايا وحوادث سابقة و متكررة - مع اختلاف الظروف والأشكال لكل منها - فرض منطقاً فاسداً وثقافة مضملة في هذا الصدد، حيث يتداول الناس فيما بينهم وعلى نطاقات أخذت تتسع على نفسها شيئاً فشيئاً قناعات خطيرة مفادها بأن الدولة أقصت جميع صلاحياتها وخياراتها القانونية والدستورية في مواجهة قطاع الطرق والخاطفين والعصابات المسلحة

الصعوبات والاحتمالات يجب أن تبدو أسهل وأهون من احتمال استمرار النزيف وتواصل الظاهرة الفوضوية المتسررة وتحولها إلى مشكلة مزمنة تتوارثها الأجيال.. وتثقل كاهل الدولة وتنقص من سيادتها وهيبتها وسعيتها بين الأمم! ولهذه علاقة قصوى مع غيرها من حالات العنف والجرائم الأخرى.. كالاختطافات والتقطعات وحتى الإرهاب سراحهم باية طريقة.. أو بأي ثمن! بل واجبتها هو أن تمنع حصول وتكرار

في ظل صمت المصادر الرسمية.. «المشارك» يدشن مرحلة: الخارج في مواجهة الوطن

والسياسي؟! واستكملاً لمشروع (الخارج) أو تأكيداً زائداً عليه، أكد رئيس المشارك - كذلك - الانفتاح الكبير على قوى المعارضة في (الخارج)، وهذه جاءت عامة ولم تخصص، وعليه فهي أيضاً تشمل البيض والعتاس وغيرهما.. بمعنى أن المشارك يغلق الباب في وجه الحوار مع الحكم والحكومة والحزب الحاكم في الوطن، ويفتحه في وجه قوى وتيارات تامة أعلنت صراحةً تبنيهاً لمشاريع الفوضى والتخريب والردة عن الوحدة اليمنية!!!

كل ذلك يأتي على خلفية ما سُمي باللقاء التشاوري الذي عقده المشارك بالتزامن مع الاحتفال بالعيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية (20-21 مايو الماضي) واللجنة التي تمخضت عنه بصدد مشروعه الأخر المسمى بالحوار الوطني، وكما أعلن رئيس المشارك فإن هذا الحوار لن يشمل الداخل الوطني بقدر ما يركز على الخارج.. سواء المسميات المعارضة أو القوى الإقليمية والدولية.. وفي الطريق لا بأس من إشراك من يرضى عنهم المشارك من الشخصيات والمنظمات المدنية التي تنتمي إليه ويستحوذ عليها!

في تطور «خطير» لم يعلق أو يعقب عليه «المصدر المسؤول» ولا صاحبه «المصدر الإعلامي»، كشف الرئيس الدوري لأحزاب اللقاء المشترك أنهم «قرروا» تكثيف الاتصالات مع الجهات الإقليمية والدولية لمناقشة الأوضاع السياسية في اليمن!!

كتبت: محمد الإدريسي

حسن زيد كان أكثر من (شفاف) وهو يعلن البدء بتدشين مرحلة جديدة في عمل أحزاب المشترك.. عنوانها الأبرز هو «الاستقواء بالخارج» إجمالاً.. وتفصيلاً، السعي لدى قوى إقليمية وعالمية - أو دولية) من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة معها حول ما يجب فعله؟!

فما الذي يجب فعله - برأي «المشارك» - اعتماداً على الخارج أو برعاية وعناية «قوى إقليمية ودولية».. قرروا «تكثيف» التواصل والاتصالات معها في هذه الساعة؟! وباية صفة أو مستند دستوري وقانوني مكان يعطي المشارك لنفسه الحق في أخذ مكان الدولة والسلطة الشرعية وتجاوزهما، في شأن وطني بحث وقضايا داخلية تناقش في إطارها المحلي والوطني؟! وفي مقابل تلك النزعة الانفتاحية على (الخارج) لم يتردد رئيس المشارك - الدوري - أبداً في استبعاد الحوار مع (الداخل) أو على الأقل استبعاده في الوقت الراهن والمستقبل المنظور!

فالحوار مع المؤتمر الشعبي العام أو الحزب الحاكم ليس ممكناً الآن، وليس ضرورياً بقدر أهمية وضرورة نهاب المعارضة اليمنية إلى التواصل والتشاور والتحاو والتداول مع قوى وحكومات ودول خارجية - إقليمية ودولية - والاتفاق معها حول (ما يجب فعله في اليمن)!!

هكذا، بكل بساطة وصراحة يعلن المشارك أولوياته وخياراته المرحلة: التي ليس من جملتها أبداً الحوار مع الشريك الوطني والحزب الحاكم

العتواني مطلوباً للتضامن نزوح قسري من «الوحدوي» جراء اتهامات بالخيانة

باجعديب

فيما يشبه النزوح الجماعي ترك عدد من هيئة تحرير صحيفة «الوحدوي» الناطقة باسم التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - أحد أحزاب اللقاء المشترك - أعمالهم قسراً إثر اتهامهم بالانفكاك لما سُمي الولاء التنظيمي، وتساعد الخلافات مع شخصيات في قيادة التنظيم إثر مصادرة مرتباتهم وحقوقهم المالية لنحو ثلاثة أشهر من العام الجاري 2009م ومعظم شهرين العام 2008م.

ووفقاً لمصادر إعلامية متعددة الأسبوع الماضي فقد قبلت الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري استقالات كل من رئيس التحرير علي السكاف وسكرتير التحرير محمود شرف الدين والزميلين عبدالعزيز اسماعيل وفانز عبده، فيما علمت «الميثاق» أن أمانة الناصري لم تبت في استقالات الزميلين أشرف الربيعي وعادل عبدالمعنى حتى الانتهاء من التحقيق معهما بدموى (الخيانة وعدم الولاء التنظيمي).

ويأتي النزوح القسري للزملاء، في «الوحدوي» ومصادرة حقوقهم المعنوية والمادية بذرائع وحجج سخيفة وسط صمت مطبق لنقابة الصحفيين وزملاء المهنة والمنظمات المدنية المهتمة بالحقوقيين ابتداءً بهود وأخوانها» ومروراً بصحفيات بلا قبود» وانتهاءً بالأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الأستاذ/ سلطان العتواني الذي يزعم أنه يتبنى ويدعم القضايا الحقوقية ومناصرة أصحابها..



العتواني